

Distr.: General  
29 July 2002



Original: Arabic

رسالة مؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل  
الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه تقرير تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الجمهورية العربية  
السورية له في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة والتقييم المرفق بوصفهما وثيقة من  
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مينخائيل وهبة

السفير

الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية

الإعراب عن تشجيع أعضاء المجلس لعملية التيسير، ولجمهورية تنزانيا المتحدة والمنطقة على مواصلة الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وحث الجماعات المسلحة على التعاون مع الجهود الإقليمية. وأعرب أعضاء المجلس عن التقدير لجنوب أفريقيا لتوفيرها وحدة الحماية للقادة الذين كانوا يعيشون في المنفى، وذكّر الأطراف بالتزامهم بموجب القانون الإنساني الدولي لشجب ووقف كافة الاعتداءات على جميع المدنيين. كما شجعوا الحكومة على إقامة حوار بناء داخل المؤسسات الانتقالية وحث المانحين على تقديم مساعدة إنسانية وإغاثية فورية إلى بوروندي.

### جمهورية الكونغو الديمقراطية

عقد المجلس في ٤ حزيران/يونيه جلسة مشاورات استمع خلالها إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غويهنو، حول الأحداث التي جرت في كيسنغاني وتعرض فيها موظفو بعثة منظمة الأمم المتحدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى هجوم من قبل أفراد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، إضافة إلى قيام هذا التجمع بطرد البعثة من أراضيها، والحظر الذي فرضه على الممثل الخاص للأمين العام.

وعقد المجلس في ٥ حزيران/يونيه جلسة علنية اعتمد خلالها بياناً رئاسياً أدان فيه أعضاء المجلس أعمال التهريب والتصريحات العامة التي لا أساس لها من الصحة ضد بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما محاولات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما فرض "حظر" على الممثل الخاص للأمين العام أو "إبعاد" عدد من موظفي بعثة الأمم المتحدة. كما شدد أعضاء المجلس على أن هذه الهجمات التي لا مبرر لها تتناقض تماماً مع عملية السلام والمصالحة الوطنية. وكرر الأعضاء إدانتهم لما تعرض له المدنيين والجنود من تقتيل

مرفق للرسالة المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الجمهورية العربية السورية له (حزيران/يونيه ٢٠٠٢)

خلال فترة رئاسة الجمهورية العربية السورية لمجلس الأمن في حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن سبعة اجتماعات رسمية وستة اجتماعات علنية، واجتماعين خاصين. كما عقد المجلس ثلاث جلسات مع البلدان المساهمة بقوات. واجتمع أعضاء المجلس في ١٩ مناسبة لإجراء مشاورات.

واتخذ المجلس خلال شهر حزيران/يونيه خمسة قرارات، وأصدر بياناً رئاسياً واحداً، وأذن للرئيس في سبع مناسبات بالإدلاء ببيان للصحافة باسم أعضاء المجلس.

وترأس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العربية السورية، فاروق الشرع، جلسة خاصة عقدها المجلس بحث فيها الحالة في الشرق الأوسط، وجلسة علنية حول الحالة في أفغانستان.

### أفريقيا

#### بوروندي

في ٢٤ حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات حول بوروندي استمع خلالها إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية السيد (تولياميني كالومو) أكد فيها على ضرورة حث جميع الأطراف على وقف الأعمال القتالية وإتاحة الفرصة للميسرين لمواصلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وعقب المشاورات، أدلى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة كرر فيه

وفي ١٤ حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية اعتمد خلالها القرار رقم ١٤١٧ (٢٠٠٢) الذي تقرر بموجبه تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

### سيراليون

عقد المجلس في ١٣ حزيران/يونيه جلسة مشاورات، استمع خلالها إلى عرض قدمه نائب الممثل الخاص للأمين العام في سيراليون، الان دوس، حول الأوضاع في مرحلة ما بعد الانتخابات.

وقد أعرب أعضاء المجلس خلال المشاورات عن ارتياحهم لنجاح عملية الانتخابات في سيراليون. كما عبّروا عن تطلعهم إلى التقرير المرحلي الرابع عشر الذي سيقدمه الأمين العام والذي سيتضمن استعراضاً لتحديات المرحلة القادمة، والتوصيات الخاصة بالدور الذي ستضطلع به بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

### الصومال

استمع المجلس في جلسة المشاورات التي عقدها في ١٨ حزيران/يونيه إلى إحاطة من نائبة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، كارولين ماكاسكي، حول الأوضاع الإنسانية في الصومال، قدمتها في أعقاب زيارتها للصومال. وقد أجرى أعضاء المجلس مناقشات موسعة حول مسألة الصومال. وفي أعقاب المشاورات، أدلى الرئيس ببيان إلى الصحافة أعرب فيه أعضاء المجلس عن قلقهم الشديد إزاء الأوضاع الإنسانية في الصومال، بما في ذلك الأجزاء الشمالية من منطقة غيدو التي أدى استمرار أعمال القتال فيها إلى نزوح موجات من اللاجئين وسقوط أعداد من القتلى. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء أوضاع اللاجئين على الحدود مع البلدان المحاورة للصومال وطالبوا هذه البلدان بالالتزام بمسؤولياتها الدولية في نقل اللاجئين من المناطق

وهجمات إثر الأحداث التي جرت في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ وبعده في كيسنغاني. وحمل المجلس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما مسؤولية وضع حد لجميع عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وانتهاكات حقوق الإنسان والتحرش التعسفي بالمدينين. كما طالب المجلس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما بأن يكف فوراً عن التحرش بمسؤولي الأمم المتحدة وأن يساعد في نشر البعثة ويسر قيامها بعملياتها، وأن يتعاون في جميع التحقيقات بشأن أعمال العنف التي وقعت في كيسنغاني وأن يمثل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما عن طريق تجريد كيسنغاني من الأسلحة. كما دعا المجلس رواندا إلى استخدام نفوذها لجعل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما يفي دون إبطاء بجميع التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن وبموجب البيان الرئاسي.

وفي ١١ حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية استمع خلالها المجلس والبلدان المساهمة بقوات إلى إحاطة أدلى بها الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية رئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اموس نامانغا نغونغي. وأجرى أعضاء المجلس تبادلاً ببناءً للآراء مع ممثلي البلدان المساهمة بقوات التي شاركت في هذه الجلسة.

وفي ١٢ حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسة مشاورات بحضور وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والممثل الخاص للأمين العام. واستمع أعضاء المجلس فيها إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص حول التطورات الأخيرة. كما ناقش المجلس مشروع القرار المتعلق بتمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

المتحدة من أجل عقد هذا الاجتماع. كما استعرض وكيل الأمين العام الحالة الأمنية وتحديات عملية البناء والتنمية. وعقب المشاورات أدلى الرئيس ببيان للصحافة أعرب فيه أعضاء المجلس عن ترحيبهم بالترتيبات التي يجري اتخاذها لعقد اللوياجيرغا الطارئة وهنأوا لجنة اللوياجيرغا على إعدادها وتنظيمها لهذا الاجتماع وأثنوا على الدور الذي قامت به الإدارة المؤقتة في أفغانستان وطلبوا الشعب الأفغاني وقادته في سائر أنحاء البلد بالعمل معاً في إطار اتفاق بون لبناء المؤسسات الديمقراطية والإعداد للانتخابات الوطنية في الوقت المناسب. كما شاطر أعضاء المجلس مشاعر القلق التي أعرب عنها وكيل الأمين العام في إحاطته بشأن العجز في تمويل عملية انتخابات واجتماعات اللوياجيرغا والحالة الإنسانية الملحة وتشكيل الجيش الوطني الأفغاني وناشدوا المجتمع الدولي للإسهام وعلى وجه السرعة في سد هذا العجز.

وفي ٢١ حزيران/يونيه، ترأس نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، فاروق الشرع، جلسة علنية للاستماع إلى إحاطة من وكيل الأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان ركز فيها على نتائج اللوياجيرغا الطارئة. ووصف وكيل الأمين العام اجتماع اللوياجيرغا بالنجاح وعزا ذلك إلى حقيقة أنها عقدت، وأنها أنجزت ما أنيط بها بموجب اتفاق بون، وأن الأفغان تمكنوا من الالتقاء مع بعضهم البعض سلمياً وتناقشوا واتفقوا في النهاية على القضايا الأساسية التي تخص مستقبلهم السياسي. كما تطرق وكيل الأمين العام إلى القضايا الأمنية والإنسانية وعملية إعادة البناء والتنمية.

وأجرى أعضاء المجلس مشاورات عقب الجلسة العلنية أدلى بعدها الرئيس ببيان للصحافة رحب فيه أعضاء المجلس بالنتيجة الناجحة لانتخاب اللوياجيرغا وتسلم السيد حامد كرزاي رئاسة الحكومة الأفغانية. وأعرب أعضاء

الحدودية. كما أكد أعضاء المجلس على الترابط بين الأوضاع الإنسانية وجهود إحلال السلام في الصومال، وأدانوا تجدد أعمال العنف التي تقوض عملية السلام في البلاد. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ من استمرار تدفق السلاح والذخائر من البلدان الأخرى، الأمر الذي يساهم في زعزعة الاستقرار في الصومال، وأكدوا تصميمهم على الحصول على معلومات مستقلة عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

### الصحراء الغربية

بناء على اتفاق بين الدول الأعضاء، عقد أعضاء المجلس في ١٣ حزيران/يونيه اجتماعاً على مستوى الخبراء بحضور ممثلين عن إدارتي عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وقد قدم ممثلا الإدارتين شرحاً لتطورات الوضع في الصحراء الغربية ومهام بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وأجابا على الملاحظات والأسئلة التي طرحها ممثلو الدول الأعضاء في المجلس. ومن المفيد الإشارة إلى أن خبراء الدول الأعضاء ركزوا في مداخلاتهم على الخيارات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (S/2002/178) بشأن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية.

### آسيا

#### أفغانستان

استمع المجلس في جلسة المشاورات غير الرسمية التي عقدها في ٧ حزيران/يونيه إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كيران برندرغاست، ركز فيها على الترتيبات المتخذة لعقد اللوياجيرغا، وأهمية هذا الحدث والنتائج التي سيتمخض عنها والجهود التي تبذلها بعثة الأمم

رفيع المستوى، يولي فورونتسوف، تقرير الأمين العام حول هذا البند (الوثيقة S/2002/664). وذكر أن حكومتي العراق والكويت وافقتا على إعادة العمل بالآلية التي كان معمولا بها في عام ١٩٩١ لإعادة الممتلكات والمحفوظات الكويتية، وأكد على الدور المرتقب لجامعة الدول العربية في معالجة هذا الموضوع. ورحب أعضاء مجلس الأمن الذين ألقوا بيانات بتقرير الأمين العام وأيدوا العودة للعمل بالآلية المتبعة عام ١٩٩١. ونتيجة هذه المناقشات، توافق أعضاء المجلس على إصدار بيان صحفي تلاه رئيس المجلس وورد فيه أن أعضاء مجلس الأمن أخذوا علماً باستعداد العراق لإعادة المحفوظات الوطنية الكويتية من خلال آلية الأمم المتحدة التي تتضمن مشاركة الجامعة العربية. ثم عبر أعضاء المجلس عن دعمهم لعمل المنسق رفيع المستوى وأكدوا على أهمية الحوار بين السفير فورونتسوف والحكومة العراقية. ورحبوا بالتوصيات التي تضمنها بيان القمة العربية التي انعقدت في بيروت في هذا الخصوص. واتفق أعضاء المجلس مع ملاحظات الأمين العام في أن إعادة الكاملة للممتلكات الحكومية ستقود إلى إغلاق هذا الملف الإنساني، وحث أعضاء مجلس الأمن الحكومة العراقية لبذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بما تبقى من ممتلكات كويتية لديها.

وفي جلسة المشاورات التي عقدها المجلس في ٢٤ حزيران/يونيه، تحدث رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) السفير أولي بيتر كولبي عن ضرورة معالجة مسألة الأزمة المالية التي يواجهها برنامج النفط مقابل الغذاء. وأدلى عدد من ممثلي الدول الأعضاء ببيانات أكدوا فيها على ضرورة معالجة هذه المسألة واقترحوا مواصلة اجتماعات الخبراء للتباحث في أفضل السبل لتجاوز العقبات القائمة. وقد أشار أحد الوفود إلى قيامه بإعداد ورقة تتعلق بمسألة تسعير النفط العراقي واقترح

المجلس عن تقديرهم العميق للشعب الأفغاني وقادته على تلاقيهم السلمي والكبير عقب تسلم الإدارة المؤقتة لمهامها وجهود القوة الدولية للمساعدة الأمنية (ايساف) في ضمان مناخ أمني لعقد اللوياجيرغا وأهم يتطلعون إلى استجابة رسمية للمجلس بالسرعة القصوى.

وفي جلسة علنية عقدت في ٢٦ حزيران/يونيه، أقر المجلس القرار ١٤١٩ (٢٠٠٢) الذي رحب فيه بنجاح عقد الاجتماع الطارئ لمجلس اللوياجيرغا والمشاركة الواسعة فيه، وانتخاب رئيس الدولة وإنشاء السلطة الانتقالية، كما كرر المجلس دعمه القوي للسلطة الانتقالية في تنفيذها الكامل لاتفاق بون مشيداً بدور منظومة الأمم المتحدة وإسهام القوة الدولية للمساعدة الأمنية مهيباً بالبلدان المانحة، التي أعلنت تبرعها بالمعونة المالية في مؤتمر طوكيو، للوفاء بالتزاماتها دونما إبطاء.

## العراق

عقد مجلس الأمن في ٦ حزيران/يونيه جلسة بحضور الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الانموفيك)، هانس بليكس، حيث قام بشرح تقريره الفصلي التاسع المقدم عملاً بالفقرة ١٢ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) (الوثيقة S/2002/606) والمهام التي نفذتها اللجنة خلال الأشهر الأخيرة. وتحدث بعد ذلك جميع أعضاء المجلس الذين أكدوا على ضرورة استمرار (الانموفيك) في إعداد المفتشين للقيام بمهامهم. وأشار عدد من المتحدثين إلى ثقتهم في أن (الانموفيك) ستضطلع بالمهام التي ألقاها القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) على كاهلها. وقد أعادت الوفود التأكيد على مواقفها المعروفة إزاء القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) وفهمها له.

ناقش المجلس في جلسة المشاورات التي عقدها في ١٩ حزيران/يونيه الحالة بين الكويت والعراق. وقدم المنسق

بالقضايا الأساسية التي تشكل لب الصراع في الشرق الأوسط.

وأشار الأمين العام في إحاطته إلى ضرورة تحقيق السلام العادل والدائم والشامل على جميع مسارات عملية السلام في الشرق الأوسط، وأنه يجب أن يستند هذا السلام إلى صيغة الأرض مقابل السلام، وأن ذلك يقتضي تحقيق تقدم على المسارين السوري واللبناني فضلاً عن المسار الإسرائيلي - الفلسطيني. وقد تم تعميم نص إحاطة الأمين العام.

وتحدث الوزير الشرع بصفته ممثل الجمهورية العربية السورية حول انشغال مجلس الأمن بمعالجة الحالة في الشرق الأوسط وإدراك بلاده لأهمية المجلس وما أنيط به من مهام بموجب ميثاق الأمم المتحدة. واستعرض بعد ذلك تاريخ تطورات الأحداث في المنطقة وأسباب فشل الجهود الدولية في تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

وأشار السيد الشرع إلى أن قبول سورية بالمبادرة الأمريكية التي أطلقتها إدارة الرئيس بوش في عام ١٩٩١ هو الذي أتاح عقد مؤتمر مدريد للسلام في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وتحدث بعد ذلك عن مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت والتي حظيت بدعم دولي واسع، حيث رحبت بها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي. كما أن اللجنة الرباعية بينها الصادر بتاريخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/2002/369) رحبت بها أيضاً بوصفها إسهاماً مهماً نحو تحقيق سلام شامل يضم سورية ولبنان.

واختتم السيد الشرع بيانه مؤكداً على ضرورة تحقيق سلام شامل يحقق الأمن والاستقرار لجميع الأطراف.

على أعضاء المجلس دراستها بعناية وتقديم اقتراحاتهم في اجتماع يعقده خبراء لجنة القرار ٦٦١ في وقت لاحق.

### الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

عقد مجلس الأمن في ٦ حزيران/يونيه جلسة مشاورات ناقش خلالها التطورات الجارية في الشرق الأوسط بناء على طلب من المراقب الدائم لفلسطين للنظر في الحالة المتوترة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تحدث أعضاء المجلس مؤكدين على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وضرورة العمل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

وفي ١٣ حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة علنية حول الحالة في الشرق الأوسط استجابة للطلب الذي تقدم به الممثل الدائم لمملكة البحرين (نيابة عن المجموعة العربية) لعقد اجتماع فوري للنظر في الحالة الخطيرة والمتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وقد شارك في الجلسة ٣٥ متحدثاً، بمن فيهم أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر. وأعرب الممثلون في بيانهم عن قلقهم إزاء الأوضاع المتدهورة في المنطقة، وأكدوا على ضرورة أن تنصب الجهود الدولية على إيجاد حل سياسي للتوصل إلى تسوية سلمية، وطالبوا مجلس الأمن القيام بمسؤولياته لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وفقاً لقراراته ذات الصلة.

وعقد مجلس الأمن في ٢٠ حزيران/يونيه جلسة خاصة ترأسها نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية الجمهورية العربية السورية. وقدم الأمين العام، في بداية هذه الجلسة، إحاطة أكد فيها أن الحالة في الشرق الأوسط غير مستقرة إلى حد خطير وأن الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية للمشكلة اليوم أسوأ بكثير مما كانت عليه في أي وقت منذ عام ١٩٦٧. وبعد ذلك حدد الأمين العام ما أسماه

مشروع هذا القرار، ونقلها إلى المجلس في جلسة المشاورات التي عُقدت في اليوم التالي.

وفي ١٣ حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية اعتمد خلالها مشروع القرار المتعلق بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة في قبرص لمدة ستة أشهر لغاية ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. واعتمد المجلس مشروع القرار بالإجماع (١٥ صوتاً مؤيداً) وصدر برقم ١٤١٦ (٢٠٠٢).

### كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

عقد مجلس الأمن جلسة علنية في ٢٦ حزيران/يونيه بشأن كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، قدم خلالها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة حول آخر تطورات الأوضاع في كوسوفو. وتحدث عن إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة الجامعة في كوسوفو. وأشار إلى انخراط بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في العمل مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لضمان أن تحترم تلك الهيئات الفصل بين المسؤوليات المحتفظ بها والحالة. كما أشار إلى إصدار الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة مايكل شتاينر للمبادئ التوجيهية للاتفاقات التي تبرمها مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة مع الحكومات والدول والمنظمات الدولية.

وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم لما تقوم به بعثة الأمم المتحدة من إجراءات وخطوات إضافية لتعزيز سيادة القانون، ومنع التهريب ومكافحة الجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود. كما أعربوا عن تطلعهم إلى الانتخابات البلدية التي ستجري في شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم في كوسوفو، لما لها من أثر إيجابي على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كوسوفو، والتي من شأنها أن تعزز تمثيل كافة الطوائف والمجموعات العرقية والأقليات.

وبناء على طلب أحد الأعضاء وموافقة المجلس، تم توزيع النص الكامل لبيان الوزير الشرع كوثيقة من وثائق المجلس.

وقد رحب أعضاء مجلس الأمن بترؤس السيد الشرع لهذه الجلسة الخاصة وأكدوا أن العرض الذي قدمه والذي تضمن موقف سورية إزاء مختلف نواحي الحالة في الشرق الأوسط كان مفيداً. كما أكدوا ارتياحهم للإحاطة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة. واستعرض جميع أعضاء المجلس في البيانات التي ألقوها مختلف جوانب الحالة الخطيرة في المنطقة ومواقف بلدانهم منها. وقد أجاب الوزير على ملاحظاتهم وتساؤلاتهم.

### أوروبا والبلقان

#### قبرص

عقد مجلس الأمن في ٥ حزيران/يونيه جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، استمع خلالها المجلس والدول المساهمة بقوات إلى إحاطة أدلى بها مدير شعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، يواكيم هوتتر.

وفي ١١ حزيران/يونيه عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات استمع خلالها إلى إحاطة قدمها نائب الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في قبرص، زيغنيو فلوسوفيتش. ودعا المجلس الأطراف المعنية إلى بذل المزيد من الجهد من أجل تحقيق هدف التوصل إلى حل للمسألة القبرصية. وقد قدم وفد المملكة المتحدة مشروع القرار المتضمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في قبرص.

وكان رئيس مجلس الأمن قد التقى في ١١ حزيران/يونيه مع الأطراف الأربعة المعنية بالتزاع في قبرص وسلمهم مشروع القرار. واستمع إلى تعليقاتهم ومشاغلم حول

## البوسنة والهرسك

البوسنة والهرسك لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وصدر القرار برقم ١٤١٨ (٢٠٠٢).

وعندما أصبح واضحاً أنه من الصعب التوصل إلى اتفاق عند هذه المرحلة من المناقشات، فقد عقد أعضاء المجلس جلسة مشاورات بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه، وجلستين في ٢٨ حزيران/يونيه وجلسة في ٣٠ حزيران/يونيه، في محاولة منهم لإيجاد حل يحظى بتوافق الآراء. ونتيجة للمشاورات، فقد اتفق أعضاء المجلس على التصويت على مشروع القرار الذي قدمته بلغاريا.

وعقد المجلس جلسة رسمية في ٣٠ حزيران/يونيه تم فيها التصويت على مشروع القرار المطروح. إلا أن المجلس لم يعتمد هذا القرار نتيجة التصويت السليبي لعضو من أعضاء المجلس الدائمين. وقد حضر هذه الجلسة الأمين العام الذي أدلى ببيان بعد التصويت أكد فيه على أهمية بعثات عمليات حفظ السلام، وناشد الدول الأعضاء الاستمرار في المشاورات على أعلى المستويات وفي العواصم للتوصل إلى اتفاق بهذا الشأن.

وبعد انتهاء جلسة التصويت الرسمية المشار إليها أعلاه، عقد أعضاء المجلس مباشرة جلسة مشاورات لمتابعة النظر في الخطوات التي يجب القيام بها إزاء تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وإثر انتهاء جلسة المشاورات هذه عقد المجلس جلسة رسمية اعتمد فيها القرار ١٤٢٠ (٢٠٠٢) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لغاية ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

## مكافحة الإرهاب

عقد المجلس في ٢٧ حزيران/يونيه جلسة علنية، استمع خلالها إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن

عقد مجلس الأمن في ١٣ حزيران/يونيه جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، واستمع المجلس والبلدان المساهمة بقوات إلى إحاطة أدلى بها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي عنابي.

وفي ١٩ حزيران/يونيه وبناء على طلب أحد الأعضاء في الأمم المتحدة عقد المجلس جلسة علنية لمناقشة الحالة في البوسنة والهرسك، استمع خلالها المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، جاك بول كلاين، حول آخر تطورات الأوضاع في البوسنة والهرسك. وأشار السيد كلاين إلى مواصلة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إحراز تقدم كبير في تنفيذ ولايتها، وأن البعثة وصلت إلى مرحلة الإنجاز الناضج لولايتها الأساسية حتى في الوقت الذي لا تزال البوسنة والهرسك تحتاج فيه إلى دعم واهتمام المجتمع الدولي. وقال إن السلام وحده لا يكفي في البوسنة والهرسك، إذ توجد فيها مشاكل خطيرة - خاصة فيما يتعلق بالجريمة والفساد - تشكل تحديات كبيرة لقدرة البلد على النمو والمحافظة على استقرار الوضع فيه.

بعد ذلك انتقل المجلس إلى جلسة مشاورات لاستكمال المناقشات. وقدمت بلغاريا مشروع قرار يتعلق بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

ونظراً لعدم توفر توافق في الآراء حول علاقة عمليات حفظ السلام مع دور المحكمة الجنائية الدولية، وحيث أن ولاية البعثة تنتهي في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، فقد اعتمد المجلس في جلسة رسمية انعقدت في ٢١ حزيران/يونيه قراراً فنياً مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في

الأعمال التحضيرية الجارية لعقد الجلسة الختامية للمجلس والورقة التي أعدتها رئاسة المجلس حول مضمون وشكل إدارة هذه الجلسة. وقد صدرت نتائج أعمال هذا الاجتماع في المذكرة الشفوية (S/2002/701) المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ التي حددت طريقة إدارة الجلسة والوقت الذي سيتاح للدول التي ستشارك في الجلسة الختامية للإدلاء بتعليقاتها، وكذلك ضرورة أن تكون البيانات تحليلية لكيفية تناول المجلس للمواضيع المطروحة على جدول أعماله، وأن لا تكون البيانات إعادة لتأكيد هذه الدول على مواقفها إزاء هذه المسائل. وقد حددت المذكرة أربعة مواضيع للتركيز عليها وهي الحالة في أفغانستان، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في الشرق الأوسط، والحالة في الصومال. وقد صدرت الوثيقة التي أعدتها رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه والمتعلقة بما دار من مناقشات في الجلسة الختامية التي انعقدت في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ برقم (S/2002/759) بتاريخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، غيريمي غرينستوك، حول عمل اللجنة خلال الأشهر التسعة الماضية وبرنامج عملها لفترة التسعين يوماً القادمة (الفترة الرابعة). وذكر السفير غرينستوك أن اللجنة ستركز في الفترة القادمة على استعراض متابعة الدول تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والنظر في التقارير التكميلية الثانية التي قدمتها الدول بناءً على الأسئلة التي وجهتها لها اللجنة والخبراء. وأكد أن اللجنة ستكون على اتصال وثيق بالجهات التي يمكنها تقديم المساعدة في المجالات التي يشملها هذا القرار. كما أعرب عن امتنانه للدعم العملي الذي تلقاه اللجنة من الأمانة العامة في ترجمة الوثائق وتوفير الخدمات للاجتماعات.

وتحدث أعضاء مجلس الأمن بالإضافة إلى بعض رؤساء المجموعات الإقليمية وهم ممثل إسبانيا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) وممثل كوستاريكا (نيابة عن دول مجموعة ريو) وممثل بروناي دار السلام (نيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)). وأعرب جميع المتحدثين عن تقديرهم لعمل اللجنة وما قامت بتنفيذه خلال الفترة الماضية، وأكدوا على أهمية قيام الدول التي لم تتقدم بعد بتقاريرها، القيام بذلك في أسرع وقت ممكن. وشجعت بعض الوفود الحوار مع المنظمات الدولية والإقليمية. وأكد عدد من المتحدثين على ضرورة احترام حقوق الإنسان والامتثال للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة عند اتخاذ أي إجراء لمكافحة الإرهاب. كما حثت الوفود اللجنة على مساعدة الدول التي تحتاج لمساعدة في مجالات معينة في جهودها لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

### الفريق العامل المعني بالتوثيق والإجراءات

عقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والإجراءات اجتماعاً في ٢٠ حزيران/يونيه تم خلاله مناقشة